

**رسالة عن الوضع الاقتصادي السوري!**

في اجتماعها المنعقد أوائل ايلول، ناقشت اللجنة المركزية الوضع الاقتصادي السوري ومنعكساته على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في ضوء المعطيات والتقارير المتاحة لنا. فيما يلي ما توصلنا إليه:   
 لا بدّ من الإشارة بداية، إلى أن من نواتج حرب النظام على المجتمع السوري، أصبح يوجد نوعين من الاقتصاد: الأول اقتصاد النظام في المناطق التي يسيطر عليها وهو موضوع دراستنا هذه. أما الثاني فهو اقتصاد المناطق المحررة أو الخارجة عن سيطرته ، والذي نجهل للأسف الكثير من معطياته وآلياته بدءاً من الإنتاج والخدمات إلى أسعار السلع وأسعار صرف الدولار والتي تتفاوت من منطقة إلى أخرى.   
 كما يقتضي التنويه أيضاً إلى عدم احاطتنا بالدور الخطير والمتفاقم الذي يلعبه ما يسمى " اقتصاد الظل" أو السوق السوداء، وما وصل إليه في ظل التطورات الميدانية وحالات الحصار والاقتحام، والذي يتغذى على أعمال السلب والنهب والتعفيش وفرض الخوات والرشاوي والاتجار بالنفط والسلع والمعتقلين والمخطوفين والبشر وخطوط النقل والإمداد وجبايات الحواجز العسكرية وخاصة على المناطق المحاصرة. وهو ما يصعب الإحاطة به وتقدير حجمه.   
 نسعى في هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نتائج وتداعيات الأزمة السورية على مجمل قطاعات الاقتصاد، وتتبع آثارها ومنعكساتها على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية بعد أن بلغت حدتها مستويات عير مسبوقة.   
 على امتداد السنوات الخمس من عمر الثورة، وعلى وقع الحرب المفتوحة التي يواصل النظام وحلفاؤه شنها على الشعب السوري وثورته. حيث يواصل الاقتصاد السوري رحلة الانهيار بوتائر متسارعة مع غياب أي أفق واضح لنهايتها. حيث تعرض لهزات عنيفة وتحولات كارثية أدت إلى تراجع كبير وحاد شمل جميع القطاعات بكافة مستوياتها وخاصة الأساسية منها، وقد ظهرت آثارها الكارثية على الصعد الحياتية والمعيشية والاجتماعية. فبرزت بشكل رئيسي بتدهور قيمة الليرة السورية، وانخفاض قيمتها الفعلية بمقدار (12) مرة. كذلك في تدهور كبير شهده القطاع الزراعي بحيث لم يعد ممكناً الحديث عن محاصيل سوريا الاستراتيجية كالقطن والقمح والشمندر ... وايضاً في تدمير القطاع الصناعي بعد توقف عجلة القطاع العام الصناعي عن الدوران، والخراب الذي أصاب معظم منشآته، وتلقي القطاع الخاص ضربات قاتلة في مختلف المناطق الصناعية ولاسيما في حلب ودمشق. أما القطاع التجاري فيكاد يكون شبه مشلول بسبب ما حل بالزراعة والصناعة. فقد طغت عليه حركة الواردات حتى للسلع الأساسية، بعد أن لم يبق لدينا ما نصدره للخارج. أما السياحة فقد أصبحت محصلتها صفرية، وتعرضت معظم البنى التحتية لهذا القطاع ومرافقه إلى درجة كبيرة من التخريب والتدمير. أما قطاع النفط والغاز الذي كان يساهم بنسبة معتبرة في الإيرادات عموماً والقطع الأجنبي خصوصاً، فقد خرجت معظم مصادرة ومنشآته عن سيطرة النظام، ولم تعد تسجل له عائدات ترتجى، وتحول النظام من مصدر إلى مستورد للنفط.   
 إلى جانب هذا الحجم الكبير من الانهيار، هناك الدمار الكبير الذي أصاب البنى التحتية لقطاع الخدمات الأساسية ومرافقها. كذلك في حجم الإنفاق الهائل لتغذية آلة الحرب ضد الشعب، واستنزاف خزينة الدولة ومواردها. في ظل الضعف الشديد في قدرة النظام على الحصول على القطع الأجنبي، وحالة التضخم النقدي المرعبة بسبب اعتماده سياسة تسييل الدين العام لتأمين احتياجاته المالية، أو ما يسمى التمويل بالعجز والقائمة على طباعة المزيد من العملة الورقية واغراق السوق بها مما يفاقم في تدهور القيمة الشرائية لليرة السورية، ويتسبب في الارتفاع الجنوني والمستمر للأسعار.  
 أخيراً، لا بد أن نتوقف عند جحم التدمير الهائل الذي لحق بأصول البلاد العامة والخاصة والتي يحتاج إعادة بناءها أو ترميمها إلى مليارات الدولارات وعشرات السنين من جهد وعرق السوريين، بما في ذلك خراب المصانع والمنشآت الإنتاجية الصناعية، كذلك الدمار والأضرار التي أصابت البنية التحتية للقطاعات الخدمية كالصحة والتعليم والطاقة والمياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل والإسكان وغيرها. حيث يقدر الخبراء قيمة هذه الخسائر في نهاية 2015 وفق تقرير الأمم المتحدة أكثر من 200 مليار دولار. كما أن كلفة إعادة الإعمار تزيد عن 350 مليار دولار، وفي تقارير أخرى بلغت الخسائر أكثر من 600 مليار دولار.   
 إن الحل الأمني والعسكري الذي انتهجه النظام في مواجهة الثورة هو السبب الرئيسي المسؤول عن الدمار الذي لحق بالبلاد واقتصادها، بدءاً من قتل المتظاهرين، إلى حصار البلدات والقرى والأحياء والمدن، وإقامة الحواجز وتقطيع الأوصال واغلاق الطرق العامة. كلها تسببت في شلل وتعطيل عمل المؤسسات الخدمية والإنتاجية وإيقاف المشاريع الاستثمارية. وصولاً إلى القصف المدفعي والجوي والصاروخي الذي تسبب بتدمير البنى التحتية وملايين المنازل وتهجير ملايين السكان وحرمان ملايين أخرى من فرص عملهم. كما أدى إلى تدمير شبكة الأسواق التجارية في العديد من المناطق وعلى رأسها جريمة حرق أسواق حلب التاريخية.   
 لقد وضع النظام كل إمكانات الدولة تحت تصرف الآلة العسكرية والأمنية وأصبحت كل السياسات ملحقة بها، وجندت كل الجهود لتوفير الموارد المالية لها، وتحولت الموازنة إلى موازنة حرب، يصرف القسم الأكبر منها لتمويل الجيش والأمن وميليشيات الشبيحة، إضافة إلى كتلة رواتب الموظفين لإبقاء ماكنة الدولة وتثبيت حضورها.   
 لقد لعبت العقوبات الدولية ضد مؤسسات النظام ورموزه دوراً سلبياً في الاقتصاد السوري وانعكس على المجتمع ايضاً، منها عدم القدرة على تمويل عمليات الاستيراد بما فيها معدات ومواد صناعية هامة. كما أثرت سلباً على وصول تحويلات المغتربين السوريين والمقدرة بأكثر من مليار دولار سنوياً. حيث استطاع النظام ورموزه الالتفاف على هذه العقوبات، وتأمين بدائل لها عبر تحالفاته المعلنة والسرية.  
 **مؤشرات الأزمة الاقتصادية!**   
  
 في منتصف نيسان 2016، أعلن البنك الدولي عن انهيار احتياطي المصرف المركزي السوري من العملات الأجنبية. فقد تراجعت موجوداته من 20 مليار دولار عام 2011 إلى 700 مليون دولار. وربط انهيار قيمة العملة الوطنية بسببين: الأول نفاذ الاحتياطي والثاني انهيار الصادرات.   
 يذكر أن سعر صرف الدولار الواحد قد قفز بتدرج من 47 ل.س عام 2011 إلى 640 ل.س أوائل 2016، ثم تراجع إلى نحو 420 ل.س وعاود الارتفاع منذ مطلع آب 2016 ليصل إلى حوالي 515 ل.س. كذلك فقدت الدولة معظم مخزونها من الذهب والبالغ 25,6 طن. فقد استخدم النظام الجزء الأكبر منها في تمويل احتياجاته ورهن الباقي ضمانة للقروض.   
 إن أبرز المؤشرات ذات الدلالة الكلية تمثلت بعجز ميزان المدفوعات، والخلل الكبير في الميزان التجاري، بعد أن أصبح معدل النمو سلبياً بتراجع بنسبة 8% (بلغ 5% عام 2009 وفق تقرير البنك الدولي)، وارتفع معدل التضخم النقدي إلى ما يقارب 145% عام 2016، كذلك ارتفع العجز الكلي للموازنة إلى أكثر من 28% من اجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الإيرادات وصلت إلى ادنى مستوى لها (أقل من7 %) من اجمالي الناتج المحلي وذلك بسبب انحسار إيرادات النفط والسياحة وتحصيل الضرائب، إضافة لتضخم حجم الانفاق العسكري. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجع بنسب تتراوح بين (40-45%) بالارتباط مع عجز الموازنة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم والبطالة والفقر وصلت لمستويات مرعبة. فملايين السوريين باتوا محرومين من فرص العمل، ونسبة البطالة بلغت 60%، أما ظاهرة الفقر فقد بلغت أكثر من 83%، وفق المعايير الدولية التي حددت خط الفقر عالمياً بـ 2 دولار في اليوم للفرد. حيث دخل على هذا الخط أكثر من سبعة ملايين سوري خلال الازمة منهم أكثر من 4,5 مليون في حالة فقر مدقع. يضاف إليهم اعداد ضخمة ممن فقدوا كامل مدخراتهم نتيجة العنف والحصار والتدمير والسلب والتعفيش من قبل النظام وشبيحته.  
 **بعض المؤشرات الرقمية في القطاعات الأساسية!**  
 تعتبر سوريا من أغنى دول المنطقة بالنظر لتنوع مواردها الطبيعية، حيث يتوزع اقتصادها بين قطاعات مختلفة، فتسهم الزراعة بنحو 20% والصناعة بـ 27,3%، والنفط 29%، والسياحة 12%، أما قطاعي التجارة والخدمات فيحتلان وحدهما ما يقرب من 50% من الناتج المحلي الإجمالي.  
 1-**القطاع الزراعي**   
 تشكل المساحة القابلة للزراعة ومساحات الغابات حوالي ثلث مساحة سوريا 6,5 مليون هكتار، وتشكل زراعات القمح والشعير والقطن والزيتون والشمندر السكري والحمضيات سلة المحاصيل الاستراتيجية، إضافة للخضار والفواكه وغيرها، وتمكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي بإنتاج القمح مع مخزون استراتيجي يكفيها لعامين.   
 لقد وجه النظام ضربة قاسية لقطاع الزراعة وذلك برفع الدعم نهائياً عن السلع والمواد الأساسية ومنها المحروقات لتخفيف العبء عن خزينة الدولة. وباعتراف النظام فقد تلقى قطاع الزراعة ضربة قاصمة بزيادة أسعار المحروقات وخاصة المازوت. مما أدى لزيادة تكاليف انتاج المحاصيل الأساسية أكثر من 50% ترافق ذلك مع سلسلة أزمات منها شح الأسمدة وعدم توقر مياه الري. إضافة إلى الفوضى والحواجز الأمنية ونظام الأتاوات، وخروج مناطق زراعية واسعة من الاستثمار والحرائق التي يرتكبها النظام لمعاقبة الأهالي وتهجيرهم. فتراجعت إنتاجية القطن أكثر من 50%، والكثير من مزارعيه أقلعوا عنه، لدرجة أن هذا المحصول بات مهدداً بالزوال بعد أن زادت تكاليف انتاجه بأكثر من 50%. كذلك ارتفعت تكاليف انتاج القمح 42% والشمندر 30% والخيار 43% والبندورة 32%، إلى جانب ارتفاع أجور العمليات الزراعية من حراثة وتسوية وري وحصاد ونقل. هذه الاضرار لم تنحصر في انحسار الرقعة الزراعية وتدهور الإنتاج الزراعي وحسب، بل تعدتها لتطال معيشة المواطنين في المزيد من الصعوبات والأعباء.   
 منذ شهور، أصدرت منظمة (الفاو) تقريراً أكدت فيه على تدهور الإنتاج الزراعي في سوريا، وعلى النقص الحاد في أهم المحاصيل ومنها القمح والشعير. وإن المساحة المزروعة من القمح قد تقلصت بنسبة الثلثين. ما أدى إلى تراجع انتاجه من 4,5 مليون طن سنوياً إلى أقل من مليون طن بنسبة تراجع فاقت 75%. فانعكس نقصاً حاداً في مادة الطحين والخبز. لهذا أصبحت سوريا مستوردة لمادة الطحين.  
 وتقدر خسائر القطاع الزراعي بأكثر من 3 مليار دولار، ولعبت توجهات النظام دوراً خطيراً بعد أن فرضت على المزارعين محاصيل بعينها، واجبارهم على بيع منتوجهم للدولة وبالأسعار التي تحددها. أدت هذه السياسة إلى جانب سياسات أخرى إلى عزوف المزارعين عن زراعة أجزاء كبيرة من الأرض، وقسم كبير منها هجرها أصحابها.   
 أما الإنتاج الحيواني فقد تحولت سوريا من مصدر لهذه الثروة إلى مستورد لها.   
 المحصلة لم تعد مساهمة القطاع الزراعي ذات قيمة تذكر، بعد انخفضت مساهمته من 20% إلى ما دون 5% من اجمالي الناتج المحلي.   
 **2-القطاع الصناعي**   
 بعد خمس سنوات من الأزمة، أصبحت أوضاع هذا القطاع أكثر من كارثية. فعجلة الصناعة تكاد تكون متوقفة، حيث تلاشت المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتراجعت مساهمة الصناعة المحلية في سوق الاستهلاك الداخلي تراجعاً كبيراً بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتكريس الاستيراد والتهريب المبرمج. فوفقاً لبيانات وزارة الصناعة، بلغت خسائر القطاع العام الصناعي أكثر من 2600 مليار ل.س. فمحافظة حلب التي تعتبر المركز الصناعي الأول في سوريا لم يبق من منشآتها الـ 40 ألف سوى 4 آلاف منشأة فقط (وفق تقديرات اتحاد غرف الصناعة السورية). أما المدن الصناعية الأربعة (عدرا-الشيخ نجار-حسياء-دير الزور) فقد تلقت ضربات موجعة، فمن أصل 2533 منشأة في طور الإنتاج، لم يبق منها سوى أقل من 1700 منشأة، معظمها في عدرا (1200)، وفي الشيخ نجار (335 من أصل 1067)، وفي حسياء (130 من أصل 204)، أما في دير الزور فقد توقفت منشآتها الثمانية كلياً. وكنتيجة مباشرة لهذه الأوضاع فقد توقف الإنتاج الصناعي في معظم شركات ومؤسسات القطاع العام وفق المركز الوطني للبحوث والاستطلاع (دمشق). فقد تراجعت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 27% إلى أقل من 8%، ووفقاً لتقرير وزارة الصناعة فقد تدمرت أكثر من 60 شركة ومعمل تابعين لها، منها: الشركة الطبية العربية-تاميكو، الانشاءات المعدنية، بردى للصناعات الغذائية، بردى للبيرة، معمل خميرة شبعا-حرستا، شركة أحذية النبك، صناعة التبغ في المنطقة الجنوبية، شركات زجاج ودباغة وكابلات وزيوت حلب، شركة الشرق، معمل الجرارات وغيرها.   
 تبدو سوريا اليوم من الوجهة الصناعية أنها باتت تعيش تحت تهديد جدي قد تتعرض خلاله إلى نزع التصنيع. فالناتج الصناعي انخفض بشكل حاد، ودمرت آلاف المصانع والمعامل وورش الإنتاج، وتمّ تفكيك المئات منها وبيعها. فالأزمة فاقمت من تكاليف التوزيع والامداد والنقل، وتكفلت الأزمات الأخرى من انقطاع الكهرباء ونقص الفيول بتوقف الإنتاج مع ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة. مما دفع مئات الصناعيين لترك البلاد ونقل مشاريعهم للخارج. ففي مصر تتوقع مصادر رسمية أن 2مليار دولار قيمة استثمارات السوريين فيها. كذلك مجلس الاستثمار الأردني الذي يتوقع مليار دولار. أما استثمارات السوريين في تركيا يفوق أكثر من ضعف الاستثمار في كلاً من مصر والأردن، وتوظف أكثر هذه الاستثمارات في صناعة النسيج. وهذا يشكل خطراً بحد ذاته، لأن إعادة تموضع الصناعيين خارج البلاد يفرض تحديات كبيرة على مستقبل التصنيع، لأن مشاريع القطاع الصناعي طويلة الأمد، بحيث يصبح من العسير عودة هذه المشاريع إلى سوريا، بعد أن تكون قد استثمرت مبالغ طائلة من الأموال في أسواقها الجديدة.   
  **3-القطاع التجاري**   
 يمثل القطاع التجاري انعكاساً مباشراً يترجم واقع القطاعين الزراعي والصناعي. فبعد أن تمّ استهلاك معظم احتياطي النقد الأجنبي والذهب، وبعد التراجع الكبير في إيرادات الدولة عموماً، وانكماش الاقتصاد السوري بأكثر من 65%، وتقلص تحويلات المغتربين السوريين، وخروج أكثر من 60% من رجال الأعمال، وهروب أكثر من 22 مليار دولار من رؤوس الأموال للخارج، وتوقف تنفيذ الاستثمارات وتجميدها، لم يجد النظام حرجاً في الاعتراف بعجز ميزانه التجاري بأكثر من 60%، وتراجع التبادل التجاري بنسبة 57,4%، وهروب الاستثمارات التي من شأنها تحقيق بعض التوازن في الميزان التجاري، فمن الطبيعي أن تكون محصلة القطاع التجاري شبه معدومة، بعد أن طغى على حركتها الواردات، حيث لم يعد لدينا ما نصدره بعد توقف عجلة الإنتاج، وصار على رأس مستورداتنا النفط والقمح والطحين والكثير من السلع الأساسية.   
 4-**قطاع السياحة**   
 يعتبر هذا القطاع الأكثر تضرراً، حيث كانت مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي 12%، ويقدر 2 مليار دولار سنوياً. فأصبحت شبه معدومة مع تطورات الأزمة. وهذا أدى إلى خروج 10% من سوق العمل إلى البطالة، بعد أن خسروا وظائفهم في هذا القطاع. وحسب جريدة تشرين: أنه منذ عام 2012 انخفضت عائدات السياحة بنسبة 74,5%، ونفس النسبة في تراجع عدد السواح وفي انخفاض عدد نزلاء الفنادق. فبلغت إيرادات هذا القطاع عام 2011 حوالي (52) مليار ل.س لتهبط عام 2012 إلى (12,1) مليار ل.س.   
 في ضوء هذه التراجعات تحول قطاع السياحة إلى خراب سواء بالبنية التحتية التي أصبحت متهالكة، أو في زعزعة ثقة السائح بسبب غياب الأمن.   
 **5-قطاع النفط**   
 كان هذا القطاع يشكل ثلث الناتج المحلي. تراجعت عائداته من 4,7 مليار دولار سنوياً إلى 0,14 مليار دولار، والرقم الأخير موضع شك بعد أن خرجت معظم آبار النفط عن سيطرة النظام. حيث انخفض الإنتاج من 380 ألف برميل يومياً عام 2011 إلى 70 ألف عام 2012، وإلى 9 آلاف برميل 2016، مما يعني بالمجمل انخفاضاً كلياً بنسبة 95%. وكذلك الأمر بالنسبة للغاز الذي تراجعت كميته المنتجة إلى النصف (من 30 مليون م3 إلى 15 مليون م3).  
 ويرتبط بهذا القطاع قطاع توليد الكهرباء الذي تضرر بشدة بعد خروج عدد كبير من محطات توليد الطاقة عن العمل، وبلغت ساعات التقنين أكثر من 18 ساعة في اليوم، ومناطق لا يصلها التيار لأسابيع أو أشهر، ومناطق لا يصلها التيار منذ سنوات.   
 والحصيلة تحولت سوريا من بلد مصدره للنفط ومشتقاته، لتصبح مستوردة لـ 160 ألف برميل يومياً، منها 60 ألف من إيران، والمئة الباقية تحصل عليها من العراق وداعش.  
 بعد هذا العرض لواقع الاقتصاد السوري نستنتج أنه أصبح يعاني من مشكلات بنيوية، تجعل من أي اقتصاد يصاب بها بحكم المشلول أو محكوم عليه بالانهيار. والملاحظ أن سياسات النظام لمواجهة هذا الواقع المأساوي تزيد في دفعه نحو مزيد من الكارثية، من أجل الحصول على مزيد من الموارد المالية لاستمرار حربه على الشعب السوري. أما سياسته المالية لمواجهة انخفاض قيمة الليرة أمام الدولار فتتسبب في الاضطراب النقدي الذي يقود بالنتيجة لمزيد من الانخفاض من قيمتها، وهذا يعني مزيداً من ارتفاع الأسعار ومزيداً من التضخم. أما انعكاساتها فهي زيادة الخلل بميزان المدفوعات، ودفع النمو الاقتصادي نحو التراجع السلبي، ومزيد من استنزاف القطع الأجنبي إن توفر، والنتيجة انخفاض قيمة العملة وضعف القدرة الشرائية لها، وضعف الطلب أمام العرض وجمود السوق بالتالي ضعف الاستثمار وزيادة البطالة.   
 يعيش النظام الآن على المال الإيراني والروسي عبر قروض يسعى من خلالها تمويل مستورداته، وتغطية عجز المدفوعات، وتعديل سعر الصرف عبر تدخلات المصرف المركزي، لكن كل هذه الإجراءات تبقى فعاليتها مؤقته، ومرهونة إلى حدٍ كبير بالقدرة على تأمين القطع الأجنبي بعد نضوب مصادره المعروفة.   
  
 \*\*\*\*\* \*\*\*\*\*   
  
 **انعكاسات الحرب والأزمة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية!**  
 قد لا نتضيف جديداً على وصف الأمم المتحدة على لسان أمينها العام للمأساة السورية حين قال: بأنها شكلت أضخم كارثة إنسانية في العصر الحديث، أو على ما ذهبت إلية منظمة اليونسكو أو الصليب الأحمر الدوليتين في وصف آثار هذه الحرب على مدينة حلب، بأنها أكثر مدينة تعرضت للتدمير على وجه الإطلاق. لكننا قد نضيف الكثير في رصد وقائع ويوميات هذا الجحيم الذي خلفته حرب النظام وحلفائه على الشعب السوري. فعلى مدى ما يقرب من ست سنوات يرزح هذا الشعب العظيم وبشكل يومي تحت وابل من القصف المتواصل والتدمير الممنهج بكل أنواعه وبمختلف صنوف الأسلحة المحرمة دولياٌ، بل يشهد وبصمود قلّ نظيره بمواجهة المجازر والويلات التي ترتكب بحقه وبحياة الأطفال والنساء والشيوخ مع ما ينجم عنها من قتل وتهجير وحصار وتجويع وتشرد واعتقال وجوع ومرض وتدمير كل مقومات الحياة. فقد أصبحت طقوساً يومية يدرك أن هدفها هو كسر إرادته واخضاعه.   
 لقد وصل عدد البيوت المدمرة ما يقارب 2 مليون منزل، وعدد الشهداء زاد عن 600 ألف، وعدد الجرحى والمصابين والمعاقين تجاوز المليون بكثير، أما المعتقلون والمغيبون والمخطوفون إلى أخر قائمة هذه الويلات فلم تجد من يحصيها ماعدا عدد المعتقلين الذي تجاوز الربع مليون، وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر مؤخراً أن أكثر من 17الف تم تصفيتهم في معتقلات وسجون النظام بمعدل 300 معتقل شهرياً، والأهوال والجحيم الذي يتعرضون له.   
 رغم كل القرارات الدولية، ما زالت المدن المحاصرة بازدياد والملايين من سكانها يئنون تحت وطأة الجوع والبرد والمرض والتشرد ومرارات اليتم وفقدان الأهل والأحبة وتمزيق شمل العائلات أصبحت زوادتهم اليومية.  
 فقد جاء في تقرير للأمم المتحدة لعام 2016: أن هناك على الأقل" 4,5 مليون يعيشون في مناطق محاصرة في داخل سورية، ويصعب الوصول إليهم وهم بأمس الحاجة للمساعدات الإنسانية العاجلة على غرار حصار وتجويع مدينة مضايا."   
 كما تجمع عدد من المنظمات الدولية: " أن سياسة الحصار التجويع أصبحت سلاحاً من أسلحة النظام يسلّطه على عشرات المناطق الثائرة بقصد اخضاعها أو اقتلاعها"   
 أما مساعدة بان كيمون للشؤون الإنسانية فقد أكدت من جهتها " إن النظام في سوريا والميليشيات الموالية له وخصوصاً حزب الله، هم المسؤولون عن حصار معظم المدن السورية بهدف كسر إرادتها" وأن " النظام يواصل قصف المدن ذات الكثافة السكانية العالية بالطائرات والبراميل والصواريخ البالستية مستهدفاً حياة المدنيين، وأن القصف الروسي يواصل هذه المهمة بقصد وتعمد، حيث يستهدف القطاع الصحي بكافة مرافقه ومرتكزاته ، وكذلك التعليمي، أضافة إلى الأحياء السكنية والأسواق الشعبية والمدارس والمساجد وغيرها. "   
 أما مأساة اللجوء وهي الأوسع والاخطر في سلسلة المحنة السورية، لكن الثابت حتى تاريخه أن ثلثي الشعب السوري اجبر على مغادرة سكنه وتشرد بين نازح ولاجئ. فقدر عدد اللاجئين إلى خارجها أكثر من 7 مليون و7,6 مليون نازح داخل سورية. تكفي الإشارة إلى أن مخيم اليرموك وحده والذي كان ملاذاً للفارين من جحيم الموت قد خسر أكثر من نصف مليون شخص فيه سكنهم وعملهم.   
تعتبر قضية النزوح الداخلي من أعقد الملفات التي أفرزتها حرب النظام، نظراً لتبدلها المستمر تبعاً لظروف القصف والاقتحامات العسكرية التي يشنها النظام أو التي يخلفها القصف الروسي. لقد أكدت كبيرة مستشاري برنامج (مواجهة الأزمات) التابع لمنظمة العفو الدولية: " غالباً ما يشكل النازحون ضحايا غير مرئيين، ويبقون بعيداً عن أضواء الاعلام، وأن ملايين النساء والأطفال والشيوخ الذين هجّروا داخل سورية قد اصبحوا لاجئين فعلياً دون أن يتلقوا مساعدات دولية تذكر، فقد استقر معظمهم في مخيمات مزرية على الحدود (أطمه-قاح – عقربات ....وغيرها) وضمن أوضاع إنسانية غاية في البؤس بالنسبة للطعام والشراب والمأوى والمرافق الصحية والطبابة..." . كما اكدت رئيسة منظمة (إغاثة جوعى العالم) الألمانية في تقريرها السنوي:" أن هناك أكثر من 4 مليون سوري يعتمدون على المساعدات الغذائية، وأكثر من 25% من الأسر السورية لا تجد طعاماً لمدة سبعة أيام في الشهر، وأن التضخم منع هؤلاء من شراء الطعام" .   
 تجمع التقارير الدولية الصادرة حديثاً، بأن أكثر من 13,5 مليون داخل سورية يحتاجون للمساعدات الإنسانية، خاصة تقرير الأمم المتحدة الذي أشرنا إليها سابقاً. أما (الاسكوا) فقد أفادت مؤخراً أن 18 مليون سوري يعيشون تحت خط الفقر الأعلى، وأن سورية تواجه احتمالات المجاعة لأول مرة في التاريخ الحديث، كما أشارت إلى أن سورية فقدت ما يقرب من 50% من ناتجها المحلي، وإن عدد العاطلين عن العمل تجاوز 3 مليون شخص.  
 برزت مأساة القطاع الصحي الحادة مبكراً مع انطلاقة الثورة، حيث تراجع الانفاق الحكومي أكثر من 50% فقط خلال عامين (2011 و2012) مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات الصحية العامة وحرمان الألوف من الرعاية الصحية والطبية حتى الأولية منها. لقد تضافرت أسباب عديدة كان أهمها خروج عدد كبير من المشافي عن الخدمة، أما بسبب القصف والدمار أو تحويلها إلى ثكنات للشبيحة والعسكر، أو تكريس بعضها لمعالجة جرحى النظام. مما افرز عالمين من الرعاية الطبية، واحد مكرس للنظام وله كل الأولويات والأفضليات، وأخر مدمر تكاد تنعدم فيه أية رعاية طبية. وحين تمّ اللجوء إلى أشكال بديلة كالمشافي الميدانية في المناطق التي طرد أو انسحب منها النظام، إلا أنها لم تسلم من آلة التدمير مع قتل كوادرها ومرضاها أيضاً. يضاف إلى ذلك غياب الكادر الطبي من أطباء وممرضين حيث قتل العديد منهم واختفى آخرون وغادر قسم كبير منهم البلاد.  
 لقد احصت منظمة أطباء بلا حدود، في تقريرها عن أعوام (2011-2015)، أكثر من 336 هجوم على 240 مؤسسة طبية، وأخرجت 113 مشفى من الخدمة وأدت لوفاة 700 من العاملين فيها. لكن حملة الإبادة الجماعية والقصف التي بدأها الاحتلال الروسي والنظام منذ أول تموز الماضي ولا تزال مستمرة حتى الأن فهي الأكثر عنفاً ووحشية عبر مئات الغارات على حلب وإدلب وريفيهما، وقضت على الغالبية العظمى من المشافي والمراكز الطبية وأودت بحياة المئات من المدنيين وآلاف الجرحى.  
 يضاف إلى ذلك النقص الكبير للأدوية بعد أن دمرت العديد من معاملها وارتفعت أسعار ما تبقى منها بشكل جنوني وأصبح من العسير الحصول على الكثير منها.   
 يمثل الواقع الصحي الآن كارثة إنسانية بكل معنى الكلمة، نظراً لازدياد كبير في حالات الإعاقة وانتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية وغياب اللقاحات والامصال ونقص المعدات الطبية والأدوية. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن الأمراض التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة تنتشر الآن بكثرة في سوريا كالتهاب الكبد الوبائي خاصة. إضافة لعودة العديد من الأوبئة والأمراض التي كادت أن تنقرض مثل السل والليشمانيا والإسهال المائي والكوليرا والتيفوئيد وشلل الأطفال والحصبة والتهاب الكبد الفيروسي، كما رصدت مظاهر انتشار القمل والجرب وداء الكلب وحتى الطاعون. إضافة لتزايد سرطانات الطرق التنفسية والرئة والحنجرة، أما التهاب الكبد أ الذي ينتقل بالعدوى عن طريق الطعام الملوث، فقد ازداد انتشاره بشكل كبير. كما تشير بعض الدراسات أن نسبة السكان المستفيدين من محطات معالجة مياه الشرب قد تراجعت من 52% إلى أقل من 9% لغاية 2015.   
 أما القطاع الصحي الخاص، فقد هاجر الألاف من الأطباء، وارتفعت اسعار الكشف الطبي في العيادات الخاصة، والكثير من  
المواطنين لا يتحملونها، وكذلك أسعار التحاليل المخبرية والصور الشعاعية وأجور المستشفيات الخاصة أصبح لا يحتمل  
فليلة العناية المشددة اصبحت تتراوح بين30 -50ألف ليرة سورية.   
 أما العملية التعليمية والتربوية، فتواصل هي الأخرى تلقي المزيد من الضربات شبه القاتلة، بعد خروج ما بين (5000-6000) مدرسة عن الخدمة، وتضرر 81% من تلاميذ المرحلة الابتدائية كلياً أو جزئياً. وتكشف التقارير الدولية عن تراجع هائل في مستوى التعليم في جميع انحاء سوريا. كما تشير الإحصاءات إلى توقف ما يقارب 3 مليون طفل عن التعليم، أما بسبب النزوح أو خروج مدارسهم عن الخدمة. كما تشير دراسات أخرى إلى تراجع عدد طلاب المراحل الابتدائية إلى الثلث.   
 لقد أكدت وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية في أحد تقاريرها الدورية " أن ضياع وتشرد جيل كامل من الأطفال في سوريا، أصبح واقعاً. فمن أصل ما يقرب من 13,5 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة، بينهم 5 مليون طفل، حيث بلغت نسبة غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال لهذا العمر ما يقرب من 60% حتى عام 2015، وأن أكثر من 50% من الأطفال خسروا ثلاث سنوات من الصفوف الدراسية".   
 أما التعليم العالي ليس أفضل حالاً. فقد تعرضت منشآته للعديد من الاضرار المادية والبشرية، سواءً بتدمير البنى التحتية للجامعات والمعاهد، أم بهجرة كبيرة لأساتذة الجامعة وطلابها. إضاقة إلى ظاهرة هروب معظم الطلبة بعد أن أصبحت حواجز النظام نذير رعب لهم سواءً بسوقهم إلى ميادين القتال أو السخرة، أو إلى المعتقلات. لدرجة أن شوارع المدن تكاد تخلو من وجود عنصر الشباب الذي بات لا يأمن على حياته في الداخل السوري.   
  
 **الانعكاسات المباشرة على الأوضاع المعيشية!**  
  
 تؤكد العديد من التقارير الأممية، بأن تداعيات الحرب التي فتكت بالاقتصاد السوري وقطاعاته الأساسية، إضاقة إلى إجراءات النظام الاقتصادية، هي التي أدت إلى هذا الانقطاع شبه التام لموارد البلاد، وبالتالي إلى الانهيار الاقتصادي. فحسب مركز (فيريل) للدراسات في المانية، فقد ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل عام في سوريا ما بين عام 2010 و 2016 بمقدار 1155%، ومن أجل تناسب هذا الارتفاع مع دخل المواطن يجب أن يكون دخل العائلة الشهري كحد أدنى هو 240 ألف ل.س، مع العلم أن متوسط دخل الأسرة الحالي هو 26,500 ل.س.   
 رغم سنوات الأزمة التي شارفت على الست، لا تزال الأسواق توفر العديد من السلع على اختلافها، وذلك بسبب دعم المافيات الاقتصادية للنظام ودعم حلفاؤه وخصوصاً الدول الشرقية وإيران. إلا أن المشكلة تكمن في الارتفاع الجنوني للأسعار، وعجز المواطن عن شراء السلع. فقد أكد مركز (فيريل) بأن خط الفقر البالع 2 دولار (1200) ل.س للفرد الواحد يومياً، قد أوصل نسبة الفقر في سوريا إلى 86,7% ونسبة البطالة إلى ما يقرب من 60%، بعد أن فقد أكثر من 3 مليون مواطن عملهم ومعظمهم خلال الأزمة. ويعتبر عام 2016 من أخطر أعوام الأزمة من حيث الارتفاع الكبير في تكاليف المعيشة لاسيما أن معظم المواطنين قد فقدوا عملهم وتدمرت منازلهم وأصبح همهم الوحيد هو تأمين لقمة العيش والتدفئة والتنقل وغيرها من متطلبات الحياة. وطبقاً لهذا المركز الألماني فقد انخفضت القيمة الشرائية لليرة السورية بنسبة 91,66% بصرف (600 ل.س للدولار)، أما ارتفاعات الأسعار فقد بلغت 1690% للخضار و 1310% للفواكه، و1180% للألبان والأجبان، 1100% للحوم، و1200%للمشروبات الغازية و320% للألبسة و700% للنقل والمواصلات أما سعر طن الحطب فقد ارتفع من 12000 إلى 40,000 ل.س، وماعون الورق من 125 ل.س إلى 1500 ل.س، وربطة الخبز 500%، والمحروقات 500% ، والبنزين 600%، والسكر 700%، والرز 1100% والزيت النباتي 1500%، زيت الزيتون 1000%. أما في المناطق المحاصرة فقد ارتفعت الأسعار بشكل خيالي فكيلو غرام السكر بـ 5000 ليرة والبرغل 4000 ليرة والأرز 5000 ليرة والسمن النباتي 8000 ليرة ولتر الزيت النباتي 7000 ليرة وعلبة سجاير الحمراء 2000 ليرة وقيس على ذلك بقية أسعار السلع الأخرى. وهنا لا بد من ابداء ملاحظتين الأولى: أن أسعار السلع عالمياً لمعظم المواد الأساسية تواصل انخفاضها للعام الرابع على التوالي، وقد أكدت منظمة الفاو للأغذية والزراعة انخفاض مؤشر الأسعار الغذائية لديها خلال عام 2015 بنسبة 19% عن عام 2014، وذلك بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي والتراجع الكبير في الطلب. أما الثانية: فقد اشارات دراسات مؤيدة للنظام أن متوسط دخل الأسرة السورية لا يتجاوز 26,500 ل.س، أما الحد الأدنى لتكاليف المعيشة لنفس الأسرة 170 ألف ل.س بالحد الأدنى.  
 في سياق استغلال حاجة الناس وظروفهم الصعبة يقوم النظام وازلامه بشراء العقارات وبأسعار بخسة، ومصادرة بيوت المعارضين والمهجرين، وتوظيف ذلك في إطار التغيير الديمغرافي في عدة مناطق، وخاصة في حمص ودمشق وريفها، مترافقاً مع أعمال التجنيس الواسعة والتي لم يعرف حجمها بعد. ففي أيلول 2012 صدر المرسوم 66 الذي سمح بمصادرة منطقتين في دمشق، كما تمت مصادرة الأراضي المتاخمة للحدود مع الأردن في محافظة درعا تحت ذريعة المتطلبات الأمنية. كما أصدر النظام في العام نفسه قانوناً يسمح لكافة المدن والمحافظات بتكليف "إدارة من القطاع الخاص" تتولى الاشراف على الأصول التي تملكها الدولة كالأرض والعقارات، في خطوة غير مسبوقة على طريق تخليه عن الأصول العامة لصالح مستثمري القطاع الخاص مما فتح الباب أمام المستثمرين الإيرانيين للاستيلاء على بعض الأصول السورية لتعويض إيران عن دعمها المالي له.   
 وفي سياق نهبه المنظم للشعب السوري، أقر مجموعة من الضرائب الجديدة وزيادة الضرائب المفروضة أصلاً. فقد وفرت له الرسوم المفروضة على جوازات السفر 400 مليون دولار بعد زيادتها من 200 دولار إلى 400 دولار، ومضاعفة رسوم الاشتراك الشهري في مؤسسة الاتصالات من 200 ليرة إلى 400 ليرة مما وفر له أكثر من 10 مليارات ليرة سنوياً، كما أقر قانون جديد للإيجار يدفع بموجبه 500 ليرة كحد أدنى ضريبة لكل عقد إيجار و1000 ليرة عن العقد التجاري. كما فُرضت ضريبة إعادة الإعمار على كافة المعاملات الرسمية والفواتير التي تصدر عن مؤسسات الدولة (الكهرباء والماء والهاتف وغيرها )، وعلى المحال والمقاهي والمطاعم وغيرها تضاف إلى فاتورة الزبون. كذلك فرضت وزارة السياحة ضريبة ثابتة على كافة المطاعم والمقاهي يدفعها المالك على كل كرسي لديه بدءاً من 1500 ليرة حتى 4500 ليرة حسب تصنيف المطعم سياحياً. أما ظاهرة الفساد فهي تعم كافة إدارات ومؤسسات الدولة، وأصبح حجم الفساد في التعليم وخاصة الجامعي ظاهرة فاقعة، وكذلك في سلك القضاء. ففي آخر مسابقة لانتقاء القضاة وصلت تسعيرة القبول إلى 6 مليون ليرة.   
 ما النهب والرشاوي والأتاوات التي تفرض على المناطق المحاصرة فقد جنى منها ضباط الأمن والجيش الملايين من الليرات، فمثلاً لكي يخرج المواطن من دير الزور يدفع ما بين 400 إلى 500 الف ليرة وحسب المعلومات التي وثقها الناشطون بالصور فأن المجرم اللواء محمد خضور نقل الأموال التي نهبها من ديرالزور بالطائرة بتوابيت ملفوفة بعلم النظام. والمفارقة أن أعمال النهب المنظم هذه، تترافق على قدم وساق مع عمليات واسعة لتهريب الأموال المسروقة من قيل السلطة وازلامها وعائلاتهم واخراجها إلى دبي وروسيا وأوربا وأميركا وخروج أصحابها خلفها.   
   
\*\*\*\*\* \*\*\*\*\* \*\*\*\*\*   
 **ملاحظات واستنتاجات!**  
  
 1- تؤكد العديد من التقارير الأممية، وتلك الصادرة عن مراكز ابحاث مرموقة، بأن تداعيات حرب النظام على الشعب السوري قد فتكت بالاقتصاد وقطاعاته الأساسية ، بالتوازي مع اجراءات النظام الاقتصادية أديا إلى انقطاع شبه تام لموارد البلاد. فوقع الاقتصاد في مشكلات بنيوية تجعله محكوماً عليه بالانهيار. إن سياسات النظام في مواجهة هذا الواقع المأساوي تزيد من دفعه نحو الكارثة. أما في إطار بحثه المحموم للحصول على مزيد من الموارد المالية لمواصلة حربه على الشعب، بعد نضوب مدخراته من العملة الصعبة والذهب في المصرف المركزي، فهو يعيش على المال الإيراني والروسي عبر قروض يسعى من خلالها إلى تمويل مستورداته، وتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وتعديل سعر الصرف عبر تدخلات المصرف المركزي. لكن سياساته المالية في ظل الفساد الذي يزكم الأنوف وغياب قدرته على تأمين القطع الأجنبي من مصادرها الطبيعية، فتتسبب بالمزيد من الاضطراب النقدي الذي يقود بالنتيجة لمزيد من التضخم وانخفاض قيمة الليرة السورية إلى أقل من العُشر. مما يعني مزيداً من ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى أكثر 1200%، وإلى افقار المجتمع بنسبة تصل أكثر من 83%من السوريين، والدخول في الحلقة المفرغة التي تزيد من جحيم الكارثة على شعبنا، عدا عن المزيد من المديونية والارتهان للخارج والتفريط بالسيادة الوطنية.  
 2-على الصعيد الاجتماعي: تتربع ظواهر القصف والتدمير والاعتقال والتشرد والنزوح والتهجير على رأس قائمة الكوارث الاجتماعية. إن تأثيرات هذه الظواهر على البنية المجتمعية ترفع من مستوى الخطورة المستقبلية على إمكانية بناء نظام تضامن اجتماعي، فقد أدت مجريات الحرب إلى تدهور كبير في مستوى العلاقات الاجتماعية، وظهور فرز حاد مترافق مع انتشار مظاهر التطرف والتعصب والمزيد من التأثيرات السلبية على القيم والأعراف الاجتماعية، ولاسيما بعد أن نجح النظام وحلفاؤه وخصوصاً إيران بتصعيد الحالة المذهبية والطائفية المترافقة مع استمرار المجازر وخذلان المجتمع الدولي، فقد انتشرت روحية الثأر والانتقام. وهناك صور حادة من التردي الأخلاقي حتى في العلاقات الخاصة والعائلية، كذلك مظاهر الخلاعة والخيانة وانعدام الوفاء المترافق مع الكذب والغش والخداع.   
 3-لكن من أبرز نتائج الحرب على المجتمع السوري هي انحسار الطبقة الوسطى من المتعلمين والمثقفين والأطباء والمحامون والمهندسون وكبار الموظفين وصغار التجار والصناعيين وغيرهم، وكانت تشكل 60% من المجتمع السوري عام 2011 لتصبح 9,4% عام 2016، بعد أن خسرت سوريا مئات الألوف من أبنائها بسبب الهجرة والقتل والاعتقال والبطالة. كما سجلت الحرب ظاهرة نشوء طبقة جديدة من أغنياء الحرب والتي تضم تجار البشر والسلاح والمخدرات والسوق السوداء ومنسقي عمليات الخطف والاحتكار الأتاوات والرشاوي، إلى جانب عدد من الظواهر الأخرى، كالنعف ضد الأطفال، حيث يعاني 95% منهم آثار الصراعات النفسية ومفرزاتها، مما خلق معاناة نفسية وجسدية كالخوف والتوتر والحرمان وسوء التغذية والاختلالات العصبية والنفسية، كذلك ظواهر اليتم والتشرد والعنوسة وتزويج القاصرات وارتفاع نسبة الطلاق، وخصوصاً بين المهجرين والنازحين، وغيرها من ظواهر عديدة أخرى.   
 4-أصبحت مشكلة الاقتصاد السوري أنه تحول إلى جزر معزولة، لأن القطاعات الاقتصادية أصبحت مشتتة ولم تعد تحت إدارة واحدة، ووفق عدد من التقارير أن 90% من موارد البلاد أصبحت خارج سيطرة النظام، مما أبقى عمل القطاعات مستقلاً كل منها عن الآخر، بعد أن أصابها الشلل الكلي أو الجزئي بشكل متفاوت، فسلة الغذاء لم تعد بيد النظام، مثلما خرجت الثروات الأخرى من نفط وغاز ومعابر وغيرها والتي كانت تشكل دخلاً كبيراً له. ونحن نعيش اليوم في حالة من الفوضى والتفكك في الاقتصاد لدرجة أننا وصلنا إلى اقتصاد النواحي والمناطق وحتى للاقتصاد العائلي والبدائي الذي بدأ الناس بإيجاده للبقاء على قيد الحياة.   
 5- لقد خسرت الليرة السورية 82% من قيمتها بدءاً من 2015، لكنها تواصل انخفاضها منذ مطلع 2016، حيث وصلت 550 ليرة للدولار الواحد في شهر آب، ومن المرجح مواصلة هذا الانخفاض، والسبب أن أسعار العملة الوطنية تحددها قيم السلع والمنتجات والخدمات الذي يوفرها بلد العملة، وبالتالي كل الجهود لدعم الليرة السورية والألاعيب التي يفبركها المصرف المركزي هي حلول إسعافيه، بعد أن دخلت الليرة في غيبوبة ليتوقف مصيرها على اوكسجين المصرف المركزي وما يوفره لها من صدمات كهربائية عبر ضخ ملايين الدولارات مرة تلو المرة لمجموعة الشركات ومكاتب الصرافة المهيمن عليها.   
 6-وسط التراجع الحاد في اجمالي الواردات العامة للنظام وحاجته المتزايدة لتلبية احتياجات الانفاق العسكري الجنوني، لو يبق له سوى خيار الاستدانة من الخارج، ومن الطبيعي أن تكون إيران هي الدائن الأبرز وفق سلسلة قروض معلنة الأول: في كانون الثاني 2013 بقيمة مليار دولار، والثاني: في آب 2013 بقيمة 3,6مليار دولار، والثالث: في تموز 2015 بقيمة مليار دولار، وأخرى سرية لتمويل آلة الحرب. أما قروضه من روسيا ثمناً للأسلحة التي ما زالت تقدمها له منذ خمس سنوات فهي سرية وغير معروفة.   
 من الصعب تحديد حجم هذه القروض، حيث لم يتم الإعلان إلا عن ثلاثة منها لاستيراد السلع والغذائيات التي ذكرناها سابقاً. أما الموجهة منها للحرب فما تزال سرية، لكن مصادر موثوقة أكدت أن إيران صرفت على النظام السوري ما يزيد عن 100 مليار دولار. فالمخاطر هنا لا تكمن بهذه السرية فحسب، بل لأن هذا الدين مع تراكم فوائده سيشكل عبئاً ثقيلاً على مستقبل البلاد، لاسيما بعد التسريبات التي تؤكد بيع النظام لإيران عدداً من الأصول الثابتة للدولة السورية كضمانات لتسديد الديون المستحقة. هذا عدا عن الاستثمارات الضخمة التي بدأت تنفذها داخل دمشق ومحيطها لتثبيت تغلغلها الطائفي على الأرض السورية.   
 وهنا لا بدّ أن نحذر من عواقب العقود والاتفاقيات السرية التي أبرمت مع الجانبين الروسي والإيراني، وخاصة في قطاع النفط والغاز أمام الساحل السوري، وكذلك القواعد العسكرية البحرية والجوية الروسية والتي أخذت تنتشر روائح صفقاتها المشبوه بقوة في المجتمع السوري، وكأنها أصبحت قدر السوريين الذي لا مهرب منه. فالغموض والسرية اللذان يغلفان هذه الاتفاقيات يشكلان معاً خطراً محدقاً أمام مستقبل البلاد.   
 إن هذا الشكل من القروض والمديونية والاتفاقيات، لنظام فقد السيطرة على 75% من أراضي الدولة، وبدد أموالها، وأفلس خزينتها من القطع الأجنبي والذهب. فأصبح واضحاً أن هدفها المزيد من القتل والتدمير للاقتصاد والعمران والبنى التحتية، ومزيد من الارتهان للخارج والتفريط بأصول وممتلكات الدولة، وبالسيادة الوطنية عموما.   
 وفي إطار اهدار أموال الدولة يصرف النظام من خزينتها مبالغ ضخمة على تأجير شركات علاقات عامة في الغرب وعلى فضائيات وصحف ومواقع الكترونية وكتاب وأقلام مأجورة هدفها تحسين صورته على الصعيد العالمي وخاصة في الغرب.   
 7-لم تقتصر مخاطر نظام التسلط والاستبداد الذي بناه الأسد الأب على الحياة السياسية والاجتماعية، بل طال الأذى والتخريب الحياة الاقتصادية عموماً من خلال احتكار السلطة لجميع النشاط الاقتصادي، عبر ما يسمى بالقطاع العام، فأصبحت هي رب العمل والتاجر والمحتكر، وقطعت الطريق على أية فعالية اقتصادية يمكن أن تتطور إلى ظاهرة اجتماعية أو سياسية. أما بعض مظاهر النشاط الاقتصادي الخاص فكان يتمّ بالشراكة مع رموز السلطة وأجهزة المخابرات، أو عبر نظام الرشاوي والأتاوات. أدت هذه السياسة إلى تشكيل بيئة نابذة للنشاط الاقتصادي مما دعا اعداد كبيرة من الصناعيين والتجار والمستثمرين لمغادرة البلاد. لكنه تحت ضغط الأزمة الاقتصادية أواخر الثمانينات أصدر المرسوم 10 لتحريك عجلة الاقتصاد الراكدة عبر مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية، ولجذب الاستثمارات أيضاً. هذا الهامش المراقب كانت له نتائج في الفضاء السياسي والاجتماعي. فقد تحررت فئات من المجتمع من هيمنة السلطة عليها، وشهد عام 1999 صعود بعض رجال الأعمال الدمشقيين إلى قبة البرلمان لتشهد قاعاته جدلاً غير معهود حول الفساد والمحسوبية طالت أصابع الاتهام الكثير من رموز السلطة.   
 أما في عهد الأسد الأبن فقد تحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد ليبرالي متوحش تسيطر عليه مافيات السلطة وعلى رأسهم رامي مخلوف ويتركز نشاطهم على دورات الربح السريع والسطو على مقدرات البلاد من خلال السيطرة على البنوك وسوق العقارات والمضاربات والاتصالات والسياحة وغيرها. مقابل عدد كبير من رجال الأعمال والصناعيين الذين شعروا بمزيد من التهميش والحصار واغلاق منافذ نشاطهم القائم على الصناعة والتجارة والزراعة وغيرها. مما أدى إلى خروج اعداد كبيرة منهم إلى الخارج، مع أصولهم المالية، لاستثمارها وتوظيفها خارج البلاد، للخلاص من حيتان النظام وجشعهم وتسلطهم.  
 أن الأوضاع الكارثية التي تعيشها البلاد بعد سنوات الأزمة تتطلب جهود وإمكانات كل المخلصين من رجال أعمال وتجار وصناعيين وأصحاب رؤوس الأموال، للعب دور محوري في مستقبل البلاد. وتشير التقديرات أن ثرواتهم تتجاوز الـ 100 مليار دولار، وقد حقق الكثير منهم نجاحات كبيرة في دول المهجر. بعض هؤلاء أيد الثورة ودعمها، لكن الأكثرية منهم آثرت الصمت. فالمطلوب في هذه الظروف إعادة تجميع هذه النخب والكوادر المالية والاقتصادية وتطوير دورها ودفعها لتحمل مسؤوليتها السياسية إلى جانب دورها الاقتصادي والوطني العام وتوظيفه في إعادة بناء سورية المستقبل القائمة على الحرية والديمقراطية والكرامة الإنسانية.   
**دمشق أواسط ايلول 2016**   
 **اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي السوري**